

12 August 2022

Arabic

Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية

ورقة عمل مقدمة من مبادرة استكهولم، بدعم من إثيوبيا والأرجنتين والأردن وإسبانيا وأستراليا وألبانيا وألمانيا واندونيسيا وأوروغواي وآيسلندا وبالاو وبلجيكا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا والدانمرك وسلوفينيا والسويد وسويسرا والفلبين وفنلندا وكازاخستان وكندا ولكسمبرغ ومقدونيا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا وهولندا واليابان واليونان

1 - يشكل تقادي خطر نشوب حرب نووية واتخاذ تدابير لضمان أمن الشعوب أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويردان بوضوح في ديباجتها. وستظل المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية قائمة ما دامت تلك الأسلحة موجودة. لذا فإن التنفيذ الكامل للمعاهدة، بما في ذلك الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يظل أفضل طريقة لتقادي المخاطر النووية.

2 - وقد أصبحت الشواغل الدولية بشأن المخاطر النووية تحتل الصدارة في السنوات الأخيرة، ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ تدابير الحد من تلك المخاطر. ومن الأدلة التي تثبت هذا الاستنتاج تطورات واتجاهات متنوعة، منها على الخصوص تدهور البيئة الأمنية الدولية، والمنافسة الاستراتيجية من أجل الانضمام إلى مجموعة القوى العظمى، والضغط الذي تتعرض له بنية الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار، وظهور التوترات الإقليمية، وأثار التطورات التكنولوجية المتعددة التي يحتمل أن ترزعزع الاستقرار.

3 - وهناك الآن مجموعة واسعة من البحوث المتعلقة بالمخاطر النووية. وقد أصبحت العواقب الإنسانية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية الناجمة عن تفجير الأسلحة النووية مفهومة فهما أفضل مما كانت عليه من قبل. وهناك الآن أيضا وعي أكبر بالجوانب الملموسة لخطر استخدام الأسلحة النووية، سواء كان ذلك عن قصد أو خطأ أو عن طريق سوء التقدير أو سوء الفهم أو الاستخدام غير المأذون به، بما في ذلك من جانب جهات فاعلة من غير الدول. وليس هذا الفهم المتزايد إلا تأكيدا للحاجة الملحة إلى معالجة المخاطر النووية.



4 - وبتوافق الآراء، تم الاتفاق خلال ما سبق من مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على عناصر متنوعة ذات صلة بالحد من المخاطر النووية، على نحو ما تم مثلاً في سياق خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المكونة من 64 نقطة، منها الإجراء 5⁽¹⁾، الذي اعتُمد أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010. ويجب إيلاء أولوية أكبر للوفاء بتلك الالتزامات، خاصة وأن الحد من المخاطر جزء من نزع السلاح النووي ويمكن أن يسير به إلى الأمام.

5 - وفي ضوء ذلك، ينبغي الارتقاء بالحد من المخاطر ليصبح من أولويات المؤتمر الاستعراضي العاشر. وينبغي للدول الأطراف أن ترسل إشارة سياسية واضحة عن التزامها بالتصدي للمخاطر النووية على سبيل الأولوية، وأن تكفل بوجه خاص، لما فيه مصلحة البشرية، عدم العودة أبداً إلى استخدام الأسلحة النووية. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضاً أن يتخذ خطوات عملية للحد من المخاطر النووية في إطار جهود نزع السلاح الأوسع نطاقاً، تشمل على الخصوص الحث على إجراء حوارات منتظمة متعمقة ومهيكلية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك بين جميع الدول الأطراف، بشأن تدابير محددة للحد من المخاطر، إلى جانب إرساء عملية (ثنائية أو متعددة الأطراف) مكرسة لتناول المسائل المتصلة بالحد من المخاطر.

6 - وقد اعتُمدت مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي 22 "مرتكزاً" لنزع السلاح النووي، منها ما يتعلق بمجال الحد من المخاطر. وتتيح تلك المرتكزات فرصاً ملموسة للحد من التوترات الدولية، وتحسين الأمن العالمي، وأداء دور تدابير بناء الثقة، وتمهيد الطريق لإحراز مزيد من التقدم في السنوات المقبلة، بهدف تحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى أساس تلك القاعدة، تحت مبادرة استكهولم المؤتمر الاستعراضي على اعتماد مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية،

(1) ينص الإجراء 5 من خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 على ما يلي:

تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمُعزَّز على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:

(أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها على النحو المحدد في الإجراء 3؛

(ب) تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العامة؛

(ج) الصلات بين المخاطر النووية ودور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛

(د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحد من خطر الأسلحة النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية ونزاعها؛

(هـ) النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛

(و) التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛

(ز) مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.

ويُطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إبلاغ التعهدات المذكورة أعلاه في عام 2014. وسيقوم مؤتمر الاستعراض لعام 2015 بإجراء تقييم والنظر في الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها للتنفيذ الكامل للمادة السادسة.

تشمل (أ) صياغة تفسيرية؛ (ب) التزامات واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تتضمن إعادة تأكيد التزاماتها السابقة؛ (ج) قراراً (أو قرارات) بإرساء عملية شاملة تمكّن من القيام بأعمال المتابعة في سياق المعاهدة. وتحقيقاً لذلك، تقدم مبادرة استكهولم أدناه قائمة غير حصرية من المقترحات لكي ينظر فيها المؤتمر.

إعلان الالتزامات باعتباره إشارة سياسية

7 - ينبغي للمؤتمر الاستعراضي، إعراباً عن قلقه العميق إزاء استمرار الخطر المحدق بالبشرية الذي يشكله احتمال استخدام الأسلحة النووية، وإزاء النتائج الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن استخدامها، أن يقوم بما يلي:

(أ) التأكيد من جديد على تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل قاطع بالانتهاء من إزالة ترساناتها النووية بالكامل، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وإعادة تأكيد التدابير المتفق عليها من أجل تحقيق تلك الغاية في مؤتمرات استعراضية متعاقبة، ومنها على الخصوص خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام 2010؛

(ب) الإقرار بأن تخفيض المستوى الحالي لخطر استخدام الأسلحة النووية، بوصفه تدبيراً مؤقتاً ضرورياً ريثما تتم إزالة الأسلحة النووية بالكامل، ونظراً للعواقب الوخيمة التي قد تترتب على أي تعجير نووي، هو أمر في صالح البشرية ويتماشى مع أهداف معاهدة عدم الانتشار ومع الغرض منها؛

(ج) الإقرار بأن من مصلحة البشرية ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً. ويمكن تطوير هذا الالتزام استناداً إلى البيان الصادر في عام 1985 عن قيادات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، القائل أن "الانتصار في الحرب النووية أمر مستحيل، وبالتالي يجب عدم خوضها أبداً".

تجديد الالتزام الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية وتوسيع نطاق الحوار بشأن المخاطر

8 - بالاستفادة من الجهود المبذولة سابقاً في سياق معاهدة عدم الانتشار من أجل التصدي لمختلف جوانب المخاطر النووية، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمخاطر من جانب واحد، و/أو على الصعيد الثنائي و/أو الجماعي و/أو المتعدد الأطراف؛

(ب) الترحيب بمختلف جهود الشفافية والإبلاغ التي بذلتها الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن بشأن تنفيذها لخطة العمل المكونة من 64 نقطة، بما في ذلك ما يتعلق باستراتيجياتها ونظرياتها، وتشجيعها على توسيع نطاق تلك التدابير وعلى وضع مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة؛

(ج) الترحيب بالحوار الجاري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الاستقرار الاستراتيجي، ودعوها إلى مواصلته وتوسيع نطاقه، على أن يشمل ذلك إدراج مسألة الحد من المخاطر النووية كبنود قائم في جداول أعمال اجتماعاتها؛

(د) تشجيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على مواصلة العمل على الحد من المخاطر النووية، في سياق حوار تجريه في إطار فريق عامل مثلاً، بشأن مسائل من قبيل ما يلي:

- 1' السياسات والنظريات التي يمكن أن تحد دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، وأن تمنع التصعيد المؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية، وأن تخفف من خطر نشوب حرب نووية، بما في ذلك الشفافية بشأن النظريات والترسانات النووية؛ والبيانات السياسية التي تشجع على ضبط النفس وتقدم ضمانات أمنية سلبية قوية، بما في ذلك الضمانات ذات الطبيعة الملزمة قانوناً، والالتزام بعدم تطوير و/أو نشر فئات معينة من الأسلحة النووية أو منظومات إيصالها، وخفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية؛
- 2' الحد من خطر سوء التقدير أو سوء الفهم وخطر استخدام الأسلحة النووية عن طريق الخطأ، وذلك بسبل منها إنشاء وتعزيز خطوط ساخنة تقوم على تكنولوجيا الاتصالات القوية والموثوق بها خلال الأزمات، ومراكز البيانات المشتركة، وإجراء الحوار بين الهيئات العسكرية، وغير ذلك من تدابير التعاون؛
- 3' اتخاذ خطوات للحد من احتمال استخدام تكنولوجيات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى مخاطر نووية جديدة وأن تزيد في حدة المخاطر القائمة، لا سيما في المجال الرقمي (الفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة) وفي مجال منظومات الإيصال، ويشمل ذلك النظر في الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيات معينة أن تخفف من المخاطر وأن تسهم في تحسين البيئة الأمنية؛
- 4' آثار تطوير النظم الدفاعية والهجومية (كالأنواع الجديدة من وسائل الإيصال أو منظومات الإيصال البعيدة المدى ذات القدرة المزدوجة) والقدرات الدفاعية الفضائية على المخاطر النووية؛
- (هـ) تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إجراء الحوار بشأن الحد من المخاطر بطريقة شاملة للجميع، مع مراعاة منظورات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإشراكها في تلك الجهود؛
- (و) التشجيع على الوفاء بالتزامات نزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن على نحو تام لا رجعة فيه، يتسم بالشفافية ويمكن التحقق منه.

تدابير داعمة من جانب جميع الدول الأطراف

- 9 - إذ يدرك المؤتمر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تؤدي دوراً هاماً في الحد من المخاطر النووية، ينبغي له أن يدعو جميع الدول الأطراف إلى القيام بما يلي:
- (أ) المشاركة في تدابير الشفافية وبناء الثقة وغيرها من التدابير المناسبة التي يمكنها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تحسن القدرة على التنبؤ في مجال العلاقات الدولية وأن تساعد على الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية؛
- (ب) المساهمة في الحفاظ على الهيكل الدولي لنزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار وتعزيزه، ودعم المبادرات الإقليمية في هذه المجالات؛

(ج) تعزيز أشكال الحوار التي تهدف إلى تخفيف حدة التوترات الدولية، وتوطيد الثقة بين الدول، وتهيئة بيئة تسهم في إحراز التقدم في نزع السلاح النووي.

البحث والتحليل والتثقيف والتوعية

10 - استنادا إلى البحوث المُحكمة المتوافرة، وبهدف الزيادة في تحسين فهم المخاطر النووية والوعي بها، ينبغي للمؤتمر أن يقوم بما يلي:

(أ) تشجيع جميع الدول على دعم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما فيه التثقيف بشأن المخاطر النووية؛

(ب) التشجيع على إجراء المزيد من البحوث والحوارات بشأن الحد من المخاطر النووية، بسبل منها تطبيق تحليل قائم على نوع الجنس بشأن مسائل من قبيل ما يلي:

'1' وضع الأساس لتدابير نزع السلاح، بما فيها التدابير التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وتلك التي يمكن أن تساعد في الانتقال إلى ذلك العالم، مع ضمان الأمن غير المنقوص للجميع؛

'2' الصلات بين المخاطر النووية ودور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛

'3' آثار التكنولوجيات الجديدة على المخاطر النووية، بما في ذلك ما ينشأ في المجال الرقمي من قبيل القدرات الهجومية السيبرانية، والنكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة؛

(ج) النظر في التشجيع على عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن المخاطر النووية للمتكمين من إجراء حوار مفتوح شامل للجميع من أجل تعزيز تبادل المعلومات؛

(د) تعزيز الشراكات المعنية بمبادرات نزع السلاح بسبل منها على الخصوص التشجيع على تمكين جيل الشباب، وعلى مشاركة المرأة والمجتمع المدني على قدم المساواة بشكل تام وفعال.

إرساء العملية

11 - ينبغي للمؤتمر أن يرسى عملية شاملة تمكن من القيام بأعمال المتابعة بعد المؤتمر الاستعراضي العاشر، إقرارا بأهمية اتباع نهج متنوع وشامل للجميع، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرارات، وتشجيع الشباب والمجتمع المدني على المشاركة في المبادرات الرسمية أو غير الرسمية.

(أ) ينبغي للمؤتمر أن يتخذ قرارا يجعل تخفيض المخاطر الاستراتيجية والنوعية بندا قائما في الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وأن يجعل الحد من المخاطر مسألة محددة من المسائل المدرجة في المجموعة 1 (أي كبنء فرعي من بنوء جدول الأعمال). ويمكن أن يتولى ميسران مشاركان (من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها) دور التنسيق لتوجيه التطورات ذات الصلة وإجراء مناقشات منظمة فيما بين الدورات. وسيتولى الميسران المشاركون تقديم تقارير إلى دورات اللجنة التحضيرية، وكذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2025، الذي سيجري تقييما وسيُنظر في الخطوات المقبلة اللازمة لمعالجة المخاطر النووية؛

- (ب) ينبغي للمؤتمر أن يدعو جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إدراج التطورات ذات الصلة في تقاريرها الوطنية المتعلقة بوفائها بالالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر، طوال دورة الاستعراض المقبلة، حتى يتسنى للمؤتمر الاستعراضي لعام 2025 أن يجري تقييماً وأن ينظر في الخطوات المقبلة الممكن اتخاذها للتصدي للمخاطر النووية، وذلك بسبل منها الاستفادة من التقارير الوطنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛
- (ج) يمكن للمؤتمر أن يشجع على النظر في إنشاء هيئة مناسبة تابعة للأمم المتحدة، تتخذ شكل فريق من الخبراء الحكوميين أو فريق عامل مفتوح باب العضوية على سبيل المثال، تكلف بولاية المضي قدماً بالمسألة بطريقة منظمة، بغية تحديد ووضع تدابير فعالة للحد من المخاطر النووية.